

التصريح بضعف أحاديث صلاة التسابيح

الحمد لله الذي رفع منار الحق وأوضحه ، وخفض الكذب والزور وفضحه ، وعصم شريعة الإسلام من التزييف والبهتان ، وجعل الذكر الحكيم مصوناً من التبديل والتحريف والزيادة والنقصان ، بما حفظه في أوعية العلم وصدور أهل الحفظ والإتقان ، وبما عظم من شأن الكذب على رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبعوث بواضحات الصدق والبرهان.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من وقع على محبته الاتفاق ، وطلعت شمس أنواره في غاية الإشراق ، وتفرد في ميدان الكمال بحسن الاستباق ، الناصح الأمين الذي اهتدى الكون كله بعلمه وعمله ، والقُدوة المكين الذي اقتدى الفائزون بحاله وقوله ، ناشر ألوية العلوم والمعارف ، ومسدي الفضل للأسلاف والخوالف ، الداعي على بصيرة إلى دار السلام ، والسراج المنير والبشير النذير علم الأئمة الأعلام. وبعد..

فهذا مختصر أوفى على مقاصد تصنيفي الكبير المسمى ((دقائق التوضيح ببيان أحوال رواة صلاة التسابيح)) ، وقد انتخبت وانتقيت منه تخريجات الأحاديث الواردة في هذه الصلاة ، وبيّنت شدة ضعفها وحال روايتها ، وعدم انتهاض رواياتهم للحجة على الحكم باستحبابها ، وسميته حين أتممته: ((التصريح بضعف أحاديث صلاة التسابيح)).

والله أرجوه للإثابة على الإحسان إحساناً ، وعلى الزلل والخطأ عفواً وغفراناً ، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه متاب.

وهذا حين الشروع في المراد ، وعلى الله توكلي والاعتماد.

اعلم أن الأحاديث في صلاة التسابيح ، رويت عن جماعة من الصحابة:

عبد الله بن عباس ، وأبي رافع ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، والعباس بن عبد المطلب ، وجعفر بن أبي طالب ، والأنصاري. وهاك بيانها:

[الحديث الأول] حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه وله ثلاث طرق:

[الطريق الأولى] قال أبو داود (١٢٩٧): حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري ثنا موسى بن عبد العزيز ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس: ((أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للعباس بن عبد المطلب يا عباس يا عماء ألا أعطيك.. ألا أمنحك.. ألا أحبوك.. ألا أفعل بك عشر خصال ، إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك ، أوله وآخره ، قديمه وحديثه ، خطأ وعمده ، صغيره وكبيره ، سره وعلانيته عشر خصال: أن تصلي أربع ركعات ، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، ثم تركعت فتقولها وأنت راكع عشرا ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ، ثم تهوي ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشرا ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ، ثم تسجد فتقولها عشرا ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في أربع ركعات. إن استطعت أن تصلها في كل يوم

مرة فافعل ، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة ، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة)).

وأخرجه كذلك ابن ماجه (١٣٨٧) ، وابن خزيمة (١٢١٦) ، والطبراني ((الكبير)) (١١٦٢٢/٢٤٣/١١) ، والحاكم (٣١٨/١) ، والخليلي ((الإرشاد)) (٥٨/٣٢٥/١) ، والبيهقي ((الكبرى)) (٥١/٣) ، وابن الجوزي ((الموضوعات)) (١٤٣/٢) ، والمزى ((تهذيب الكمال)) (١٠٣/٢٩) جميعا من طريق موسى بن عبد العزيز عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم موثقون ، غير موسى بن عبد العزيز أبي شعيب القنباري ، فهو صدوق سيء الحفظ ، ربما خالف سائر أصحاب الحكم بن أبان ، وربما تفرد عنهم بما لا يتابع عليه ، وإنما تقع المناكير في حديث الحكم منه ، ومن أمثاله: إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وإبراهيم بن أعين الشيباني العجلي ، ومحمد بن عثمان الجمحي ، ويزيد بن أبي حكيم. وإنما يؤخذ حديث الحكم بن أبان العدني عن: سفيان بن عيينة ، ومعمر.

قال الحافظ الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (٨٩٠٠/٥٥٠/٦): ((موسى بن عبد العزيز العدني أبو شعيب القنباري ، ما أعلمه روى عن غير الحكم بن أبان ، فذكر حديث صلاة التسبيح. روى عنه: بشر بن الحكم ، وابنه عبد الرحمن بن بشر ، وإسحاق بن أبي إسرائيل وغيرهم. ولم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً ، ولكن ما هو بالحجة. قال ابن معين: لا أرى به بأسا. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال أبو الفضل السليمانى: منكر الحديث. وقال ابن المديني: ضعيف.

قلت: حديثه من المنكرات ، لا سيما والحكم بن أبان ليس أيضا بالثابت ، وله خبر آخر بالإسناد في القول إذا سمع الرعد مروى في ((الأدب المفرد)) للبخاري)).

قلت: وقد يفهم من كلام الحافظ الذهبي أن ليس له سوى هذين الحديثين ، بل له نسخة عن الحكم أكثرها أفراد لا يتابع عليها ، ذكر أكثرها أبو القاسم الطبراني في ((المعجم الكبير)) ، وقد بسطتها في الكتاب الكبير ((دقائق التوضيح ببيان أحوال رواة صلاة التسبيح)).

وأما قوله له خبر آخر في القول إذا سمع الرعد ، فقد أخرجه البخاري ((الأدب المفرد)) (٧٢٢) قال: حدثنا بشر. يعني ابن الحكم. ثنا موسى بن عبد العزيز حدثني الحكم. يعني ابن أبان. حدثني عكرمة أن ابن عباس: كان إذا سمع الرعد قال: سبحان الذي سبحت له ، قال: إن الرعد ملك ينطق بالغيث ، كما ينطق الراعي بغنمه.

وقال في ((المغني في الضعفاء)) (٦٨٥/٢): ((موسى بن عبد العزيز القنباري أبو شعيب ، صاحب صلاة التسبيح. قال ابن المديني: ضعيف. وقال ابن معين وغيره: لا بأس به)).

وقال الحافظ ابن حجر ((تقريب التهذيب)) (٦٩٨٨/٥٥٢/١): ((صدوق سيء الحفظ)).

قلت: وهذا الإسناد مُعَلٌّ من أربعة أوجه:

(الأول) الشذوذ لشدة التفرد ، فإن الحكم بن أبان العدنى ، وإن كان صدوقاً صالحاً ، إلا أنه يتفرد عن عكرمة بأحاديث ويسند عنه ما يوقفه غيره من أثبات أصحاب عكرمة. وموسى بن عبد العزيز القنباري ربما أخطأ عليه ، وروى مناكير لا يتابع عليها.

(الثاني) المخالفة والاضطراب ، فقد رواه إبراهيم بن الحكم عن أبيه ، فكان يضطرب فيه. فمرة موصولاً عن ابن عباس ، وأخرى عن عكرمة مرسلأً.

فقد أخرجه ابن خزيمة (٢/١٢١٦) ، والحاكم (٣١٩/١) ، والبيهقي ((شعب الإيمان)) (٣/١٢٥/٣٠٨٠) ثلاثتهم من طريق محمد بن رافع عن إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن عكرمة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعمه العباس مرسلأً.

وأخرجه الحاكم (٣١٩/١) ، والبيهقي ((شعب الإيمان)) (٣/٣٠٨١/١٢٥/٣) كلاهما من طريق إسحاق بن راهويه عن إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موصولاً.

وقال أبو عبد الله الحاكم: ((هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث ، فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال ، على أن إمام الأئمة إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد عن إبراهيم ابن الحكم بن أبان ووصله)).

قلت: فمن الثقة الذي وجب قبول زيادته ، أهو إبراهيم بن الحكم بن أبان؟! قال أحمد بن حنبل: في سبيل الله دراهم أنفقناها إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم. وقال يحيى بن معين: ليس بشئ. وقال مرة: ليس بثقة. وقال البخاري سكتوا عنه. وقال النسائي: متروك الحديث ليس بثقة.

(الثالث) عدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ، فإن كل أحاديث هذا الباب لا تخلو من ضعف غير منجز ، فإن كان هذا حال أمثلها وأصلحها ، فكيف ببقيتها؟!.

(الرابع) مخالفة هيئة هذه الصلاة لغيرها من الصلوات المشروعات ، كالمكتوبات ، والنوافل ، والكسوف ، والاستسقاء وغيرها.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في ((تلخيص الحبير)) (٧/٢): ((وقال أبو جعفر العقيلي: ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت. وقال أبو بكر بن العربي: ليس فيها حديث صحيح ، ولا حسن. وبالحسن ابن الجوزي فذكره في ((الموضوعات)) ، وصنّف أبو موسى المدني جزءاً في تصحيحه ، فتباينا. يعنى أبا موسى وابن الجوزي ..

والحق أن طرقه كلها ضعيفة ، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن ، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه ، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات ، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً ، فلا يحتمل منه هذا التفرد. وقد ضعفها ابن تيمية والمزي ، وتوقف الذهبي ، حكاها ابن عبد الهادي عنهم في ((أحكامه)) وقد اختلف كلام الشيخ محيي الدين النووي ، فوهاها في ((شرح المهذب)) ، فقال: حديثها ضعيف ، وفي استحبابها عندي نظر لأن فيها تغييراً لهيئة الصلاة)).

وقال أبو محمد بن قدامة المقدسي في ((المغني)) (٤٣٧/١): ((فصل: فأما صلاة التسبيح ، فإن أحمد قال: ما تعجبني ، قيل له: لم ؟ ، قال: ليس فيها شيء يصح ، ونفض يده كالمنكر)).

وقال العجلوني ((كشف الخفاء)) (٥٦٦/٢): ((وباب صلاة التسبيح لم يصح فيه حديث)).

فإن قيل: إنَّ أبا بكر بن خزيمة قد أودعه ((صحيحه)) ، واحتجَّ به !.

قلنا: وإن ذكره إمام الأئمة في ((صحيحه)) ، فإنه لم يحتج به ، فقد قال عقبه: ((إن صح الخبر ، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء)).

ونزيدك إيضاحاً بأن أبا بكر بن خزيمة قد أخرج جملةً من الأحاديث الضعاف منهاً على ما بها من ضعفٍ ليدفع عن نفسه معرفة ذكرها في ((صحيحه)) ، ومن أوضح الأمثلة لهذا الصنيع:

(الأول) ما أخرجه (١٣٧/٧١/١) من طريق محمد بن إسحاق قال ذكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفا)).

وعقبه أبو بكر بقوله: ((إن صحَّ الخبر ، وأنا استثنيت صحة هذا الخبر؛ لأنني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم ، وإنما دلَّسه عنه)).

(الثاني) ما أخرجه (٣٨٨/٢٠٣/١) من طريق حجاج بن أرطاة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: رأيت بلالا يؤذن ، وقد جعل أصبعه في اليسرى ، وهو يلتوي في أذانه ، يمينا وشمالاً.

وقال أبو بكر قبل إيراد إياه: ((إن صحَّ الخبر ، فإن هذه اللفظة لست أحفظها إلا عن حجاج بن أرطاة ، ولست أفهم: أسمع الحجاج هذا الخبر من عون بن أبي جحيفة أم لا ؟ ، فأشك في صحة هذا الخبر لهذه العلة)).

(الثالث) ما أخرجه (١١٤٤/١٨١/٢) من طريق عمرو بن الحارث أن أبا سوية حدثه أنه سمع ابن حجرية يخبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: ((من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين ، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين ، ومن قرأ بألف آية كتب من المقنطرين)).

وقال أبو بكر قبل إيراده: ((إن صحَّ الخبر ، فإني لا أعرف أبا سوية بعدالة ولا جرح)).

(الرابع) ما أخرجه (١٤٦٤/٣٥٩/٢) من طريق عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة أنَّه شهد معاوية وسأل زيد بن أرقم: شهدت مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عيدين اجتمعا في يومٍ ؟ ، قال: نعم ، صَلَّى العيد في أول النهار ، ثم رخص في الجمعة ، فقال: من شاء أن يجمع فليجمع.

وقال أبو بكر قبل إيراده: ((إن صحَّ الخبر ، فإني لا أعرف إياس بن أبي رملة بعدالة ولا جرح)).

(الخامس) ما أخرجه (٢٣٧٩/٧٤/٤) من طريق أشعث بن سوار عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلاً ساعياً على الصدقة ، وأمره أن يأخذ من الأغنياء فيقسمه على الفقراء ، فأمرني بقلوص.

وقال أبو بكر قبل إirاده إيّاه: ((إن صحَّ الخبر ، فإن في القلب من أشعث بن سوار ، وإن لم يثبت هذا الخبر ، فخبر ابن عباس في أمر النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً بأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن وقسمها في فقراءهم أثبت وأصحَّ من هذا الخبر)).

(السادس) ما أخرجه (٢٥٧٩/١٥٥/٤) من طريق الأوزاعي ثنا عبد الله بن عامر ثنا نافع عن ابن عمر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ((من أهدى تطوعاً ثم ضلت ، فإن شاء أبدلها وإن شاء ترك ، وإن كانت في نذر فليبدل)).

وقال أبو بكر قبل إirاده إيّاه: ((إن صحَّ الخبر ، ولا أخال ، فإن في القلب من عبد الله بن عامر الأسلمي)).

فهذه النماذج المذكورة دالة على المقصود بهذا البيان ، ورافعة لإشكال ذكر هذا الحديث المنكر في ((صحيح ابن خزيمة)).

قلت: على أن جماعة من الأئمة قد اعتبروا كثرة الطرق والوجوه والروايات داعياً قوياً في ثبوت الحديث وتصحيحه ، فصحَّحوه ، بل وصنّفوه في تصحيحه أجزاءً ، كما فعل الإمام أبو سعد السمعاني صاحب ((الأنساب)) ، واحتجوا لتقويته بفعل جماعة من الأئمة لها ومواظبتهم عليها.

قال الحافظ الزكي المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (٢٦٨/١): ((وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة وعن جماعة من الصحابة ، وأمثله حديث عكرمة هذا.

وقد صحَّحه جماعة منهم: الحافظ أبو بكر الأجري ، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رحمهم الله تعالى. وقال أبو بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا.

وقال مسلم بن الحجاج .رحمه الله تعالى : لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا .يعني إسناد حديث عكرمة عن ابن عباس .. وقال الحاكم: قد صحت الرواية عن ابن عمر أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علم ابن عمه هذه الصلاة ثم قال حدثنا أحمد بن داود بمصر حدثنا إسحاق بن كامل حدثنا إدريس بن يحيى عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((وجَّه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة ، فلما قدم اعتنقه ، وقبّل بين عينيه ، ثم قال: ألا أهب لك.. ألا أسرك.. ألا أمنحك)) ، فذكر الحديث ثم قال: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه)).

وقال صاحب ((عون المعبود)) (١٢٤/٤): ((وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدم ابن منده ، وألف في تصحيحه كتاباً ، والأجري ، والخطيب ، وأبو سعد السمعاني ، وأبو موسى المديني ، وأبو الحسن بن المفضل ، والمنذري ، وابن الصلاح ، والنووي في ((تهذيب الأسماء)) ، وآخرون. وقال الديلمي في ((مسند الفردوس)): صلاة التسبيح أشهر الصلوات وأصحها إسناداً. وروى البيهقي وغيره عن أبي حامد الشرقي: قال كنت عند مسلم بن الحجاج ومعنا هذا الحديث فسمعت مسلماً يقول: لا يروى فيها إسناد أحسن من هذا. وقال الترمذي: قد رأى ابن المبارك ، وغيره من أهل العلم صلاة التسبيح وذكروا الفضل فيها. وقال البيهقي: كان عبد الله بن المبارك يصلها ، وتداولها الصالحون بعضهم عن بعض ، وفيه تقوية للحديث المرفوع)) اهـ.

حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك ، وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك ، وحتى أخلص لك النصيحة حباً لك وحتى أتوكل عليك في الأمور حسن ظن بك ، سبحان خالق النار. فإذا فعلت ذلك يا ابن عباس ، غفر الله لك ذنوبك صغيرها وكبيرها ، وقديمها وحديثها ، وسرها وعلانيتها ، وعمدها وخطأها)).

قال أبو القاسم: ((لم يرو هذا الحديث عن مجاهد إلا عبد القدوس ، ولا عن عبد القدوس إلا موسى بن جعفر ، تفرد به أبو الوليد المخزومي)).

وأخرجه أبو نعيم ((حلية الأولياء)) (٢٥/١) قال: حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني بإسناده ومثنته سواء.

قلت: الحديث بهذا الإسناد والمتن باطل ، والدعاء فيه تكلفٌ غيرٌ معهودٍ مثله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وعبد القدوس وضاع كذاب لا يحل الرواية عنه ، ولا ذكره إلا تحذيراً.

قال ابن الجوزي في ((الضعفاء والمتروكين)) (١١٣/٢): ((عبد القدوس بن حبيب ، أبو سعيد الكلاعي الوحاظي الشامي. يروي عن: عطاء ، ونافع ، والشعبي. قال ابن المبارك: لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عنه. وقال يحيى: ضعيف. وقال مرة: مطروح الحديث. وقال إسماعيل بن عياش: أشهد عليه بالكذب وقال البخاري: أحاديثه مقلوبة. وقال الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه. وقال مسلم بن الحجاج: ذاهب الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات لا يحل كتب حديثه وقال النسائي: متروك الحديث)).

قلت: فهذه طرق حديث ابن عباس ، أمثلها وأحسنها حالاً رواية الحكم بن أبان عن عكرمة ، ولكنها شاذة منكورة لا تقوم الحجة بها بمفردها ، كما سبق بيانها !!

وأما حكم ابن الجوزي عليها بالوضع ففيه مجازفة وحيدة عن الصواب ، إذ احتج لذلك بقوله: موسى بن عبد العزيز مجهول ، وليس كما زعم ، بل هو مشهور حسن الحديث ، وقد قوّاه يحيى بن معين والنسائي ، ولو ثبتت جهالته جداولاً ، لا يلزم الحكم على حديثه بالوضع ، فليس في إسناده من اتهم بالوضع أو الكذب !!